Distribution: Restricted
Original: English

REPL·VII/3/INF.4/Rev.1

7 July 2005
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق – الدورة الثالثة

روما، 5-7 يوليو/تموز 2005

البيان الختامي الذي ألقاه
الرئيس بوغه
أمام الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق

السادة المندوبون الموقرون

اسمحوا لي الآن أن أجمل مداولاتنا خلال الأيام الثلاثة الماضية لهذه الدورة لهيئة المشاورات. لقد كانت مناقشاتنا ثرية ومثمرة بدرجة كبيرة.

واسمحوا لي في البداية أن أعرب عما انتابنا جميعاً من غضب شديد لما وقع اليوم من أحداث مأساوية في لندن. ولقد أعربت هيئة المشاورات عن تعاطفها العميق مع الضحايا وأسرهم، وقدمت خالص تعازيها إلى حكومة المملكة المتحدة وآيرلندا الشمالية.

لقد استهلت هيئة المشاورات مداولاتها بحلقة تدارسية حول إطار إدارة الأصول والخصوم، واقتراح بإعادة النظر في تعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، وهو ما من شأنه أن يساعد على زيادة فعالية استخدام الموارد المالية للصندوق في تعزيز جهود التنمية. وبدأت الحلقة التدارسية بعرض شامل تضمن استعراضاً للتعريفات الحالية والمقترحة على السواء، وبحث سجل إنجازات الصندوق في مجال التدفقات المالية، وعرضاً لمختلف التصورات المالية، ومؤشرات السلامة المالية، ومقارنة مع المؤسسات المالية الدولية. وأعرب الأعضاء عن موافقتهم عموما على الهدف الأساسي الذي يرمي الاقتراح إلى تحقيقه، وهو استعمال الموارد المالية للصندوق بكفاءة. ومن المتصور أن يتضمن تقرير هيئة

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المشاورات قراراً نهائياً بشأن تعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، وأن يتم وضع سياسة للسيولة في الصندوق أثناء فترة التجديد السابع للموارد.

ونظرت هيئة المشاورات في تقريرين متصلين صيغت تفاصيلهما في عروض توضيحية، هما دور الصندوق وتركيزه في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر الريفي (الوثيقة REPL.VII/3/R.2)، والهيكل العام للنموذج التشغيلي في الصندوق ومكوناته (الوثيقة REPL.VII/3/R.3). وتستفيد الوثيقتان من توصيات التقييم الخارجي المستقل للصندوق، ورد الإدارة على التقييم الخارجي المستقل، ومعالم الطريق. وأثنى الأعضاء على الوضوح الذي اتسمت به طريقة عرض التقريرين.

وحدد العرض الأول دور المنظمة وتركيزها في الجهود الرامية إلى تمكين فقراء الريف من زيادة الإنتاجية والدخل والأمن الغذائي. وأعرب الأعضاء عن تأييدهم لنهج الصندوق الشامل/القائم على المشاركة في التنمية؛ والعمل مع منظمات الفقراء على مستوى المجتمع المحلي، مع التشديد على المجازفة، والابتكار، وتكوين الشراكات لتكرارها وتوسيعها. ودار حوار بنّاء حول عدد من المسائل، تم خلاله تسليط الضوء على الحاجة إلى إبراز الميزة النسبية للصندوق، وتوخي مزيد من الدقة في تحديد المجموعة المستهدفة من الصندوق، على أن يمثل الفقر في حدود دولار واحد يوميا المستوى المرجعي المعترف به، وأن تراعى في الوقت ذاته أوجه التفاوت في السياقات المحلية. وأبدى الأعضاء تأييدهم للصندوق في المساعدة على تكرار وتوسيع تجربته ونتائجه التشغيلية من خلال زيادة فعالية إدارة المعرفة وإجراء حوار حول السياسات الاستراتيجية المختارة المستوحاة من المشروعات الناجحة أو المطلوبة لها على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وعلى ضوء تلك المناقشة، وافق الأعضاء على دمج المسائل المرتبطة *بدور الصندوق وتركيزه* في مسودة تقرير هيئة المشاورات التي ستُعرض على دورة أكتوبر/تشرين الأول.

ويبرز الهيكل العام *للنموذج التشغيلي* ومكوناته التزاماً بتحقيق نتائج قابلة للقياس وأثر مستدام على المجموعة المستهدفة من خلال الملكية القطرية وفي إطار وثائق استراتيجيات الحد من الفقر، والأطر الاستراتيجية الأخرى. وسوف تُؤخذ في الحسبان تعليقات الأعضاء عند وضع تفاصيل هذا الإطار في *خطة العمل*. وعلى الرغم من الاعتراف بأن العمل ما زال جاريا في وضع *النموذج التشغيلي*، أثنى الأعضاء على العناصر الرئيسية للنموذج، بما في ذلك نهج البرامج القطرية. واقترح الأعضاء في الوقت ذاته تعزيز النموذج من خلال زيادة الوضوح فيما يتعلق بآليات ضمان الجودة، ومؤشرات القياس، والصلة بتنفيذ سياسات الموارد البشرية. وناقش الأعضاء رفع مستوى الحضور القطري والإشراف المباشر، ولاحظوا أهميتهما في تنفيذ هذه الطرائق الجديدة. وسوف تراعي القرارات المتعلقة بتلك المسائل نتائج البرنامج التجريبي للحضور الميداني ونتائج تقييم تجربة الإشراف المباشر. ويتوقع الأعضاء أن تتضمن *خطة العمل* جدولاً زمنياً والآثار المترتبة على التكاليف، وأن تحدد بوضوح المؤشرات وخطوط المساءلة عن النتائج والفعالية والنواتج والمنجزات.

على أن عدداً من المندوبين أعربوا عن قلقهم من أن تنفيذ *نموذج تشغيلي* بهذا الحجم خلال التجديد السابع للموارد ربما يكون مفرطا في الطموح، وأشاروا إلى أن من الملائم أكثر تطبيق نهج تدريجي على أساس تقديرات واقعية للتكاليف والموارد المطلوبة، وتحديد المدخرات المحتملة التي يمكن استخدامها للمساعدة في تمويل تلك التكاليف والموارد.

وناقشت هيئة المشاورات مسألة التوزيع الجغرافي لموظفي الصندوق والتوازن بين الجنسين والبرنامج المعزز للموظفين المهنيين المزاملين (الوثيقة REPL.VII/3/R.4). وأثنى الأعضاء على جهود الصندوق الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في تعيين الموظفين. ولاحظ الأعضاء أن النسبة بين موظفي البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر توزاناً عنها في المنظمات الشقيقة في روما. على أن الأعضاء أعربوا عن موافقتهم على التزام الإدارة بجهود التعيين الاستباقية الرامية إلى زيادة تعزيز هذا التوازن. ويبلغ الاختلال الصارخ أعلى درجاته في البرنامج المعزز للموظفين المهنيين المزاملين الذي يقتصر تعيين أعضائه حالياً على بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تمول تكاليف مشاركتهم. وكان هناك توافق عام في الآراء بشأن ضرورة معالجة هذا الوضع من خلال إلغاء البرنامج الحالي أو تحسينه حتى يساعد الصندوق على تعيين الموظفين المهنيين الشبان من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأعرب بعض الأعضاء عن تفضيلهم برنامجاً مختلفاً تماماً يتسم بالشفافية وروح المنافسة ويكون مفتوحا أمام الجميع وتموله ميزانية أساسية حتى يتسنى للموظفين المهنيين الشبان الذين يتمتعون بالمهارات المطلوبة تلبية الاحتياجات المؤسسية. وتفاوتت وجهات النظر بشأن الطرائق الملائمة للبرنامج المعزز وحجم هذا البرنامج واسمه وتمويله على وجه الخصوص. وسوف يصاغ اقتراح ملموس وموجز يأخذ في الحسبان تعليقاتكم وشواغلكم وتوصياتكم وسيُعرض على دورة أكتوبر/تشرين الأول التي سنقترح فيها أيضا إطارا زمنيا لتنفيذ الإصلاحات الأساسية في مجال الموارد البشرية.

وفيما يخص المنح والقدرة على تحمل الديون (الوثيقة REPL.VII/3/R.5)، أعرب الأعضاء عن تقديرهم لما اتسم به التقرير من وضوح وما تضمنه من معلومات عن مبادرات المؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق التنمية الآسيوي، وصندوق التنمية الأفريقي في هذا الصدد. وقدم الأعضاء عدداً من التعليقات القيمة بشأن الجدوى والفوائد التي تعود من تبني الصندوق نهجا قابلاً للمقارنة. وعلى ضوء ما أبديتموه من تعليقات، سوف نقوم بإعداد وثيقة تتناول هذه المسألة لعرضها على دورة أكتوبر/تشرين الأول.

واستجابة لطلب بعض الوفود، يواصل الصندوق جهوده الرامية إلى الوصول إلى الموارد الأساسية الخاصة بحساب أمانة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي. ومن المتوقع مناقشة تلك المسألة ونأمل في الانتهاء منها في الاجتماع التقني لحساب أمانة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي سيعقد في خريف هذا العام. ونحن بالتأكيد نرحب بتأييد جميع الدول الأعضاء لمساعينا، وسوف نوافيكم بتقرير عن ذلك في الدورة المقبلة لهيئة المشاورات.

ونتيجة لاتفاق تم التوصل إليه بين القوائم الثلاث، جرت مناقشة بند جدول الأعمال المتعلق بحقوق تصويت الأعضاء وعضوية المجلس التنفيذي (الوثيقة REPL.VII/3/R.6) في اجتماع مشترك لأعضاء القوائم الثلاث برئاسة منسق القائمة ألف. وعرضت القائمتان باء وجيم اقتراحهما المشترك بشأن تعديل نظام التصويت وزيادة عضوية المجلس التنفيذي، ودارت بعد ذلك مناقشة تم خلالها توضيح تفاصيل الاقتراح وعواقبه وبواعثه. وأبدى بعض أعضاء القائمة ألف ردود أفعال شخصية وغير رسمية إزاء الاقتراح، حيث يتعين على الدول الأعضاء في القائمة ألف التماس تعليمات من عواصم بلادهم قبل تقديم رد فعل رسمي. وتم الاتفاق على إدراج هذا البند في جدول أعمال دورة الدوحة مصحوبا بنفس الحاشية الملحقة ببند جدول أعمال هذه الدورة. وأعربت القائمتان باء وجيم عن رغبتهما في تلقي تعليقات الدول الأعضاء في القائمة ألف حال توفرها، ويفضل أن يتم ذلك قبل انعقاد دورة الدوحة.

واستعرضت هيئة المشاورات مسودة لتقرير هيئة المشاورات (الوثيقة REPL.VII/3/R.7)، وأبدى الأعضاء كثيرا من التعليقات البناءة على مسودة التقرير. وسوف تُراعَى تلك التعليقات في مسودة التقرير المنقح التي ستعرض على دورة أكتوبر/تشرين الأول.

وأتيحت لنا أيضا الفرصة للاستماع إلى مندوب دولة قطر الذي أكد مجددا التزام حكومة بلاده باستضافة الدورة الرابعة لهيئة المشاورات التي ستعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2005. وأعرب الأعضاء عن بالغ تقديرهم للعرض المقدم من حكومة دولة قطر بشأن كفالة نجاح دورة هيئة المشاورات التي ستعقد في الدوحة، ولاحظوا أن دولة قطر ستوفر الدعم اللوجستي وستغطي نفقات السكرتارية المرتبطة بعقد الدورة خارج المقر. وأثار مندوبو البلدان النامية مسألة تكاليف المشاركة في دورة الدوحة. ورحبت هيئة المشاورات بالتأكيدات التي قطعها ممثل دولة قطر على نفسه بشأن استطلاع إمكانية تخفيض تكاليف إقامة جميع المشاركين، وسداد كامل تكاليف مشاركة الأعضاء من البلدان النامية. ومن المتوقع أن تقدم حكومة دولة قطر إشعاراً بهذا الشأن في غضون ثلاثة أسابيع حتى يتسنى لنا الانتهاء من وضع الترتيبات اللازمة لدورة أكتوبر/تشرين الأول.

وكما تعلمون، فإن البند الأول من جدول أعمال دورة الدوحة هو مستوى تجديد الموارد. ويدخل ذلك بطبيعة الحال في صميم عمل هيئة المشاورات. ولعلكم تذكرون أن المستوى البالغ 800 مليون دولار أمريكي قد نوقش باعتباره المستوى المنشود للتجديد السابع. وفي هذا الصدد، فإنني أحث الدول الأعضاء على المسارعة بالإعلان عن تعهداتها للتجديد السابع للموارد الذي سيعقد في الدوحة حتى يتسنى لهيئة المشاورات الانتهاء من عملها وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، أي بحلول ديسمبر/كانون الأول 2005.

وأود أن أعرب لكم جميعاً عن شكري على مشاركتكم النشطة، كما يطيب لي أن أشكر إدارة الصندوق وموظفيه على ما تكبدوه من جهود مضنية في التحضير والتنظيم الفعال لتلك الدورة.

وأتمنى لكم سلامة العودة إلى أوطانكم.